الاقتصادي
العدد ٧٦٢٤ الاثنين ٢٨ ذي الحجة ١٤٢٠هـ - ٢٠ أبريل ٢٠٠٠م

خالد بن عبدالله القاسمي افتتح ندوة «المعايير المحاسبية» في الشارقة

أحمد المدفع: تطوير إدارة الأعمال والمشروعات يستوجب الأخذ بالمعايير الدولية

خالد بن عبدالله القاسمي في مقدمة الحضور

تصوير محمد افتخار

نيابة عن سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة، رئيس المجلس التنفيذي، افتتح الشيخ خالد بن عبدالله القاسمي رئيس دائرة الموانىء والجمارك في الشارقة صباح أمس ندوة «اهمية المعايير المحاسبية لكافة الاطراف ذات العلاقة» والتي نظمتها غرفة تجارة وصناعة الشارقة بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبين وخبراء الحسابات في الامارات والجامعة الامريكية وجامعة الشارقة في منتجع هوليدي ان كونتنتال الشارقة.

وقد حضر حفل افتتاح الندوة اعضاء مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة وعدد من رؤساء ومديري الدوائر المحلية والشركات والمؤسسات والهيئات المهتمة بالمحاسبة والتدقيق وسعيد عبيد الجروان المدير العام للغرفة ومدير جامعة الشارقة ومدير الجامعة الامريكية وعدد من طلاب الجامعات والكليات.

وقال احمد محمد المدفع رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة في كلمة له في بداية حفل افتتاح الندوة ان المعايير المحاسبية الدولية وبورصها على كافة الاصعدة وتطويرها، اصبحت تمثل ضرورة صحية نحو نجاح الجهود المشتركة لتوحيد المبادىء المحاسبية المستخدمة في كافة منشآت الاعمال والمنظمات والهيئات المهنية وغير المهنية ولتساعد ايضا على تشجيع تبادل الاراء والمقترحات حول انسب المعايير التي تلائم الممارسات المحاسبية في ظل المتغيرات والمستجدات التي تسود عالمنا حاضراً ومستقبلاً.

واوضح ان الكفاءة والخبرة والمعرفة في الاعمال المحاسبية لم تعد مقتصرة على مزاولي مهنة المحاسبة ومدققي الحسابات والمستشارين بل تخطت حدود التخصصية المهنية لتصبح الاعمال المحاسبية والتي تقوم على معايير دولية من أهم عناصر ومقومات نجاح المستثمر والاداري والموظف في اي موقع من مواقع العمل.

واضاف ان الخدمات المحاسبية بما تحمله من وسائل فنية اصبحت من الدعائم الرئيسية للنمو الاقتصادي وبما لها من تأثير بالغ على الاستثمار والتوظف والانتاج وخاصة في ظل التقدم الكبير لتقنية المعلومات واجهزة الاتصالات الحديثة.

واشار الى ان معايير المحاسبة الدولية شهدت تغيرات جذرية اسهمت في احداث تقدم حقيقي وفعلي في الاعمال المحاسبية بل والادارية، ولم يتوقف سيل هذه التغييرات بل واصل الاستمرار مما أسهم في تحرير الخدمات المحاسبية وتحسين دور المحاسبة وجعلها أقرب الى تشكيل مفاهيم موحدة تخدم توجه العالم نحو العولمة والاعتماد على الانترنت والتجارة الالكترونية في حركة التجارة الخارجية والاستثمار.

واكد ان عمليات التطوير والتحديث في ادارة الاعمال والمشروعات تستوجب الاخذ بالمعايير المحاسبية الدولية سواء في الهيئات والمؤسسات المالية والرقابية او في منشآت القطاع الخاص كما ان الاهتمام بهذه المعايير سيساعد على وضع اساليب موحدة تمكن من التحدث بمفهوم اللغة المحاسبية المشتركة وبالتالي فهم حركة الاستثمار والاسواق المالية اقليميا وعالميا. ومن هنا تنبع اهمية الندوة التي تمثل لقاء متميزاً نأمل ان تسهم المناقشات البناءة لاوراق العمل والمحاور الجادة في اثرائها ونجاحها بتحقيق الهدف من انعقادها.

احمد المدفع متحدثاً خلال الندوة

طلال ابوغزالة يلقي كلمته

طلال أبوغزالة: الدول العربية مدعوة لتوسيع تطبيق المفاهيم في مختلف المجالات

المعايير والقرار الاقتصادي

وقال طلال ابوغزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ان المساهمة في صياغة المعايير الدولية تنبع من اهمية تلك المعايير في اعادة النظر بمفهوم المحاسبة بشكل عام لا تقتصر في تعريفها وممارستها على المفهوم التقليدي والتاريخي لها بأنها أداة لتسجيل القيود والسجلات للتوصل الى نتائج عن مجمل أعمال المنشأة وبنود ميزانيتها بل تتخطى هذا المفهوم لتصبح المحاسبة اداة رئيسية لاتخاذ القرار الاقتصادي الصحيح وايضا لصنع القرار في مختلف القطاعات.

وأوضح أن أهمية الندوة تنبع من حرصها على طرح العديد من الموضوعات ذات الصلة بهذا المفهوم حيث تسعى الى تأكيد ضرورة الاهتمام بأعمال ومعايير التدقيق المحاسبي ايضا الى جانب بحث تحرير التجارة في الخدمات المحاسبية والنوعية باهمية المعايير المحاسبية في الاستثمار والاسواق.

ودعا الدول العربية الى توسيع تطبيق مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية، وخاصة في المجالات الاقتصادية والمشروعات التي تقام في اطار الشركات المساهمة العامة حيث نوه في هذا الصدد الى التزام صدور قرار من اتحاد البورصات العالمية بمنح الحق لأية دولة تلتزم المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في طرح اسهم شركاتها ومؤسساتها للتداول في البورصات العالمية بما فيها الولايات المتحدة.

واكد على ضرورة وجود هيئة دولية تمنح مؤهلات دولية معتمدة في مجال المحاسبة وليس مؤسسات اقليمية تمنح هذه المؤهلات مما سيجعل الدول العربية كدول مصدرة للخدمات المحاسبية وليست مستوردة لها فقط، الامر الذي يتيح للمؤهلين من الخبرات العربية الانطلاق الى آفاق العالمية في اطار تحرير تجارة الخدمات المحاسبية.

واضاف ان المجمع قد اصدر مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية والتي ساهم المجمع في صياغتها من خلال وجود رئيسه على رأس مجلس ادارتها وهي المجموعة المعتمدة رسميا باللغة العربية من اللجنة الدولية.

كما اصدر ايضا مجموعة معايير التدقيق والمراجعة والتي تكمل معايير المحاسبة باعتبارها تتناول المعايير المطلوبة لمراجعة الحسابات واعتماد البيانات المالية من قبل مدقق الحسابات. ودعا الى اقامة دورة خاصة حول معايير المراجعة.

واشار رئيس المجمع بقرار المصرف المركزي بإلزام البنوك والمصارف باعتماد المعايير الدولية في اعداد بياناتها المالية ودعا الى ان تتبع كافة المؤسسات غير المصرفية هذا النهج.

كما اشاد بدور وزارة الاقتصاد والتجارة في تطوير مهنة المحاسبة من خلال ما تصدره من تشريعات وتنظيمات وبشكل خاص مشروع القانون الجديد الذي تجري دراسته لتنظيم مهنة مراجعة الحسابات.

قوائم مالية مقبولة دولياً

وقدم نوفيق ايوب عضو مجلس الادارة التنفيذي، المستشار المهني في مجموعة طلال ابوغزالة الدولية ورقة عمل حول «المعايير الدولية للمحاسبة واهميتها لمتخذي القرارات» بيّن فيها ان أهمية المعايير المحاسبية تكمن في اعداد قوائم مالية ذات الاستخدام العام لمنشأة ما لفترة زمنية بحيث تظهر المركز المالي للمنشأة في نهاية فترة زمنية ونتائج اعمال تلك المنشأة خلال هذه الفترة والتغيرات في مركزها المالي.

وتطرق الى مستخدمي القوائم المالية والتي تساعدهم في الحصول على ما يلزمهم من معلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم ومن هذه الفئات، المستثمرون الحاليون او المحتملون والموظفون والمجموعات المماثلة والمقترضون والموردون والحكومات ومن في حكمها ثم الجمهور.

واوضح انه بايجاد المعايير المحاسبية الدولية اصبحت مهنة المحاسبة كغيرها من المهن الاخرى لها معاييرها ومبادىء ممارساتها واخلاقياتها المقبولة دوليا حيث يمكن الرجوع اليها والتقيد بها والاحتكام اليها للحد من الاجتهادات وتعدد المعالجات للموضوع الواحد.

واشار الى أهـ المحاسبية في اعدا مقبولة دوليا والمست لهذه المعايير في ا المالية ذات القبول توفر شروط الت الدولي في من يقـ القوائم المالية وت المحاسبية المهنية تأهيل المحاسبين التي تفرض على العلاقة باستخدام ا للمحاسبة في اعداد ونوفر الجهة الت استمرارية توفر ال فيمن يقومون باعداد

الهيئات الر

وقدم عبدالله سر جمعية المحاس الحسابات، مدير المالية في وزارة الـ بعنوان «المعايير واهميتها للهيئ الحكومية، أشار ف عصر المعلومات وتو الى دمج اعمالها و تحويل بعض المؤ القطاع العام الى الـ وبدء تطبيق اتف وظهور سياسة ا الحظر عن حركة ر والبيضاء والخدما زادت اسواق المال ع وتخطت المعاملات المحلي والاقلـ الدولي وأصبحـ القابضة متعددة الج بالفواصل الاستراتي العالمي، الامر الذي البيانات المالية المنـ للمعلومات التي الاعمال والمؤسسا اتخاذ القرارات سـ الاستثمار او في مجا وتطرق البـ والمبادىء التي يجب البيانات المالية المفهومية، ومبدأ الص والموضوعية، والا البيانات، ثم مبدأ الشكل، ومبدأ الحيا مبدأ الحذر والـ

وتطرق البـ البيانات المالية، ثم ا للمحاسبة حيث اشـ انه لكي يتم اعداد الـ وبالكيفية التي تخدـ الدولية والتي تزاد كثيراً، ولذلك اصـ المسؤولة في عدة الامارات تعاميـ ضرورة الالتزام الكاه بهذه المعايير.

وتناول البـ

في حين يتمثل الثاني في تقديرات رأس المال والذي يتوقف على رغبة المستثمرين في دفع مبالغ اكبر على الاسهم.

وذكر ان بيانات الدخل تساعد المستثمرين من خلال استخدامهم للارقام لتقييم أداء الشركات ومن ثم التكهن بأدائها المستقبلي بالاضافة الى تحديد مستوى المخاطر، في حين توفر الميزانيات الختامية المعلومات اللازمة لتقييم الهيكلي الرأسمالي للشركة الى جانب تقييم موقف سيولتها ومرونتها المالية.

وقال انه بشكل عام تعد البيانات المالية من أهم الأشياء بالنسبة للمستثمرين حيث تظهر بيانات الدخل مدى نجاح الادارة في زيادة الدخل فيما تسلط الميزانية الختامية الضوء على قاعدة موجودات الشركة والتي عاين من خلالها التكهن بالدخل والالتزامات المستقبلية.

كما توضح بيانات التدفقات المالية النقدية مدى قدرة الشركة على مقابلة المدفوعات النقدية.

واكد ان نظام التقرير المالي يعتبر من العناصر الجوهرية لتطوير اسواق رأس المال المحلية حيث انها تساعد المستثمرين في عمليات الشراء والبيع وهو ما أوضحته الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن.

تحرير الخدمات

وقدم الدكتور محمد ابراهيم استاذ المحاسبة بجامعة الشارقة وعضو المجمع القانوني للمحاسبين القانونيين بكندا والدكتور محمد نعيم شاكر استاذ مساعد بجامعة الشارقة ورقة عمل بعنوان «دور المعايير الدولية للمحاسبة في تحرير الخدمات المحاسبية» تناولا فيها العديد من العناصر والنقاط منها عصر الاقتصاد الدولي والعولمة والمعوقات التي تحول دون تحرير الخدمات المحاسبية ودور الجامعات ومجمع المحاسبين القانونيين.

وجاء في الورقة ان مهنة المحاسبة تمثل نوعاً من النشاط الخدمي والذي يسهم اساساً في خدمة متخذي القرارات في الوحدات الاقتصادية بأشكالها القانونية المختلفة والتي تمارس انشطتها في محيط يبثي خاضع للتغيير والتطور ويتطلب الأمر ان تواكب مهنة المحاسبة هذا التغير والتطور لكي تلائم العصر الذي يتميز فيه اقتصاده بالدولية والعولمة.

وتناولت الورقة عرضاً سريعاً لسمات الاقتصاد الدولي في العصر الحديث والمتغيرات التي لحقت به والتي تمثلت في حركة الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين كثير من بلدان العالم والتوجه نحو العولمة.

وتطرقت الورقة الى المعوقات التي تحول دون تحرير الخدمات المحاسبية والتي اشارت اليها سكرتارية المنظمة الدولية للتجارة وهي معوقات عامة وخاصة. وتتمثل المعوقات العامة في القيود المفروضة على حركة التدفق وانتقال رؤوس الاموال والارباح بين الدول، وحركة العمالة، وانتقال التكنولوجيا والمعلومات، والممارسات العامة للهيئات الحكومية والمتمثلة في شراء المنتجات والخدمات المحلية فقط بالاضافة الى الازدواج الضريبي والمعاملة الضريبية التفضيلية وسياسات الاحتكار لبعض السلع والخدمات.

اما المعوقات الخاصة فتتمثل في المتطلبات القومية لممارسة مهنة المحاسبة، ومتطلبات الاقامة لممارسة مهنة المحاسبة، والتأهيل المهني لممارسة المهنة، بالاضافة الى تحديد نطاق الخدمات المحاسبية، والقيود المفروضة على الاعلانات وتسويق الخدمات المهنية، والقيود المعروضة على حجم الخدمات المحاسبية، واختلاف معايير المحاسبة والمراجعة والقيود المفروضة على العلاقات الدولية واستخدام الاسماء المتعارف عليها لشركات المحاسبة وغيرها.

وتطرق الباحثان الى الدور الذي تلعبه الجامعات ومجمع المحاسبين القانونيين للتغلب على هذه العوائق.

واكدا ضرورة التعاون بين الجانبين في تصميم برنامج اكاديمي ومهني متطور بما يكفل كفاءة الخريجين في ممارسة المهنة.

وقال الباحثان ان وضع المعايير الدولية لا يتعلق بالناحية الفنية فقط بل له ابعاده السياسية والاقتصادية كما ثبت من التجربة الاوروبية.